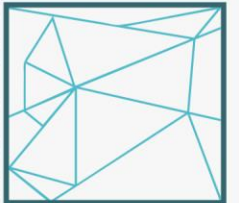


ورقة قانونية: الاستجابة الحقوقية ما بعد سقوط النظام السوري



ورقة قانونية: الاستجابة الحقوقية ما بعد سقوط النظام السوري

عقب ما يزيد عن خمسة عقود من العنف والقمع منها عقد ونيف هو الأكثر دموياً في تاريخ البلاد، استطاع الشعب السوري أن ينهي عقوداً من الدكتاتورية والاضطهاد، وحانت الفرصة ليعيد بناء وترميم الروابط المجتمعية، ويعيد الاعتبار لوسائل التعبير والحوار ولقيم المساواة والكرامة الإنسانية والإرادة الحرة، ويستعيد حيوية المجتمع وقابلية أبنائه لإنتاج عقد اجتماعي بين مكوناته المختلفة، وما يتطلبه ذلك من واقع ثقافي واجتماعي واحترام لروح القانون واتساع لرقعة التسامح، بالتوازي مع الاتفاق على مشروع للعدالة الانتقالية التأسيسية اللازمة للانتقال لحالة السلم الاجتماعي، والاستقرار السياسي والقضاء على مولدات العنف ومحفزات انتشاره.

وعلى الرغم من أن تهيئة البيئة الداعمة لإنجاز التسوية تتطلب التزام جميع السوريين/ات بمختلف انتمائاتهم ومواقعهم، إلا أن العبء الأكبر يقع على من قادوا التغيير والحكومة المسؤولة عن تسيير شؤون البلاد حالياً لتخطي انتقال مقيد زمنياً ومتوافق عليه، يؤسس لحكم ديمقراطي ويضمن الانتقال إلى السلم وإلى الدولة السورية المنشودة، وعليه فإننا كمنظمات وهيئات المجتمع المدني الموقعة أدناه، نطالب الحكومة والقيادة العسكرية الحالية بما يلي :

أولاً: حماية الأدلة والمواقع الحساسة لضمان العدالة والمحاسبة

- **الإغلاق الفوري للمقرات الأمنية ومراكز الاحتجاز** في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة السابقة أو أحد أطراف النزاع، للمحافظة على السجلات والوثائق والأدلة الجنائية الموجودة فيها. وحمايتها من العبث تمهيداً لجمعها وتصنيفها على يد مختصين لاستخدامها في الكشف عن مصير المفقودين ومسارات المحاسبة والعدالة مستقبلاً.
- **الحفاظ على الأدلة** وإيلاء اهتمام خاص لحماية الأدلة المتعلقة بالمعتقلين والمفقودين والمقابر الجماعية ومواقع التعذيب وتوثيق هويات الضحايا. بالتعاون مع جمعيات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني العاملة على التوثيق وحفظ مثل هذه السجلات.
- **حماية المواقع التي تتضمن مقابر جماعية أو رفات بشرية** من العبث أو التدمير، ووقف أي مبادرات من أي طرف لنهب المقابر أو البحث عن الجثث دون إشراف مختص. يجب التأكيد على اعتماد الطب الشرعي كوسيلة وحيدة لتحديد هويات الجثامين، بما يضمن الحفاظ على الأدلة ومنع عرقلة جهود التحقيق. كما ينبغي أن يتم استخراج الجثث وتحديد هويتها وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة، باستخدام بروتوكولات علمية موحدة، ونظام موحد للتقييم والتوثيق يضمن تحديد هوية أصحاب الرفات بدقة وشفافية.
- **تسهيل عمل فرق التحقيق الدولية** لجمع الشهادات والمعلومات المتعلقة بالمقابر الجماعية المحتملة، وتحديد مواقعها، والحفاظ عليها وعلى محتوياتها كدليل سليم صالح للاستعمال في المحاكمات ولجان تقصي الحقائق وإجراءات التعويض وجبر الضرر والشهادات التاريخية وغير ذلك من الآليات التي قد يتفق عليها السوريون مستقبلاً.
- **حفظ نسخ إلكترونية عن القوائم والسجلات الخاصة بمراكز الاحتجاز الرسمية** والسرية وسجلات المشافي العسكرية تمهيداً لإنشاء قاعدة بيانات للمعتقلين على المستوى الوطني مستقبلاً.

ثانياً: تشكيل هيئة قضائية مؤقتة

- تكليف لجنة من حقوقيين وحقوقيات وقضاة وقاضيات سابقين مشهود بنزاهتهم وعدم تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان للعمل على تشكيل **هيئة قضائية مؤقتة** تتحدد مهامها بما يلي:

- ضبط حالات الإفراج العشوائي عن المعتقلين التي تمت في الأيام الماضية والاستعانة بدوائر التنفيذ في المحاكم السورية لإنشاء سجلات تشمل المعتقلين الجنائيين الذين تم الإفراج عنهم لتتم معالجة أوضاعهم لاحقاً .
- تشكيل لجنة وطنية مؤقتة لتوثيق المفقودين، تضم ممثلين عن المنظمات الحقوقية السورية وروابط الضحايا وأسر المفقودين، بهدف جمع البيانات الموثقة لدى المنظمات السورية ضمن قاعدة بيانات وطنية مركزية وتحديثها باستمرار بما يضمن شمولية ودقة البيانات.
- فرض الإقامة الجبرية أو التحفظ على المسؤولين السابقين في الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي، ورؤساء الاتحادات والنقابات وكل من تشير الوقائع بحيازته معلومات أو أدلة تساهم في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أو الكشف عن الفساد الحكومي والمالي.
- فرض الإجراءات اللازمة للتحضير لمحاسبة المسؤولين العسكريين أو المدنيين الذين وردت أدلة مقنعة تؤكد ضلوعهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التوقيف أو المنع من مغادرة البلاد.

ثالثاً: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية

- التعاون الكامل مع الآليات الدولية المتخصصة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) ، واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن سوريا (COI) ، والمؤسسة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في سوريا (IIMP) ، وتسهيل انتقال مكاتبها الى دمشق في حال اتخاذها هذا القرار.
- تسهيل وصول هيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية وفرق الإغاثة إلى المحتاجين دون عوائق. وتسريع منح تصاريح الدخول للتخفيف من حدة الوضع الإنساني المتردي في جميع أنحاء البلاد.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني السورية والاستفادة من الخبرات التي راكمتها خلال سنوات النزاع، وإعفاؤها من متطلبات الترخيص الإداري أو أي موافقات او اشتراطات على انتقال مكاتبها إلى الداخل السوري ومباشرة عملها بحرية .

رابعاً: دعم المعتقلين المفرج عنهم وأسر المفقودين

- تقديم الدعم الصحي والنفسي الفوري للمعتقلين المفرج عنهم مؤخراً ولأسرهم، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية لمعالجة الاحتياجات الصحية الجسدية والنفسية، وتقديم المشورة المتخصصة لمساعدتهم على التعامل مع الصدمات وإعادة الاندماج في المجتمع.
- استحداث مراكز مؤقتة لمتابعة شؤون الناجين والناجيات في مختلف المحافظات، وتسجيل أسمائهم وتحديد أعدادهم لتسهيل حصر وتحديد بيانات المفقودين والمغييبين.

خامساً: الوصول إلى المعلومات وتنظيم الوثائق

- دعوة المواطنين الذين حازوا على وثائق من المراكز الأمنية والدوائر الرسمية بعد سقوط النظام لتسليمها للجهات الرسمية، وإنشاء خط ساخن يضمن الحفاظ على هوية المتصل للإبلاغ عن حيازته لتلك الوثائق أو السجلات، وتيسير عملية تسليمها أصولاً لمراكز استلام في جميع المحافظات .

- إقرار حق الوصول إلى المعلومات، وتسهيل اطلاع المواطنين على كافة الوثائق والبيانات والتنظيمات والأوامر الإدارية الصادرة عن الحكومة والمعدة أصلاً للاطلاع العام من خلال منصة حصرية تختص بالتعاميم والقرارات الحكومية وتحد من فوضى التصريحات والشائعات.

المنظمات الموقعة:

- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
- محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان
- مركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
- رابطة عائلات قيصر
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- رابطة "تأزر" للضحايا
- رابطة ضحايا الأسلحة الكيميائية
- فريق صوت المعتقلين
- منظمة عائلات للحقيقة والعدالة
- منظمة دولتي
- حملة لا تخنقوا الحقيقة
- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان - راصد
- برنامج التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة
- سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
- حركة عائلات من أجل الحرية
- اورنامو للعدالة وحقوق الإنسان
- منظمة اليوم التالي
- مؤسسة فراترنيتي لحقوق الإنسان
- عائلات للحقيقة والعدالة
- منظمة آشنا للتنمية
- مع العدالة
- مركز عدل لحقوق الإنسان

- الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)
- منظمة آغورا في برلي
- المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان
- ماري للأبحاث و التنمية
- مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية
- مركز وصول لحقوق الإنسان
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية
- رابطة مسار: تحالف أسر المختطفين لدى تنظيم داعش.
- منظمة حرري
- المنتدى السوري
- ماري للأبحاث و التنمية
- المنظمة النسائية للعدالة الانتقالية
- رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
- منظمة مساواة
- الحركة السياسية النسوية السورية
- منظمة بدائل
- مؤسسة فرايرنتي لحقوق الإنسان
- شبكة المتطوعين السوريين في هولندا
- حملة من أجل سوريا
- تجمع المحامين السوريين
- جنى وطن
- بيتنا لدعم المجتمع المدني

حول المنظمة

”سوريون من أجل الحقيقة والعدالة“ منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة ”سوريون“ بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات وملتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.